

ع
هـ ل ا
ص
١٣٧٣
١٩٥٤
١٣٧٣

عبد القادر مهلال
ليسانس في الحقوق
دبلوم في الحقوق العمامة

الضريبة
بين
رأس المال والدخل والنفقة



رسالة علمية باشراف
الدكتور رشيد الدقر
استاذ التشريع المالي في كلية الحقوق

الجامعة السورية

١٩٥٤ - ١٣٧٣

١٣٧٣

= مخطط البحث =

- الفصل الاول : اهداف الضريبة ونتائجها المالية والاقتصادية والاجتماعية .
- الفصل الثاني : الضريبة على الدخل :
 - - تعريف الدخل وتحديد مفاته .
 - - حسنة الضريبة على الدخل وسيئاتها .
 - - الاشكال التطبيقية على ضريبة الدخل وميزات كل منها .
 - - على الدخل الاجمالي - على الدخل الصافي .
 - - على عموم الدخل - على اقنوع الدخل .
- الفصل الثالث : الضريبة على رأس المال
 - - تحديد معنى رأس المال .
 - - الصلة بين الضريبة على الدخل والضريبة على رأس المال .
 - - مزايا الضريبة على رأس المال وسيئاتها .
 - - اشكالها التطبيقية .
- من حيث منشأ رأس المال ، من حيث الاستيفاء الفعلي للضريبة .
- الفصل الرابع : الضريبة على النفقة .
 - - الصلة بين الضريبة على الدخل والضريبة على النفقة .
 - - مزايا الضريبة على النفقة وسيئاتها .
 - - اشكالها التطبيقية .
 - - الضرائب الخاصة على انواع النفقات .
 - - الضرائب العامة على النفقات .
- الفصل الخامس : افضلية الضريبة على الدخل واثرها في الاصلاح الاجتماعي .

=====

= المقدمة =

الضرائب هي المصدر الرئيسي لموارد الدولة ، وان لا سلوب فرضها الصلة الكبرى والتأثير
الفعال في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، لذا كانت رغبتني هذه بأن اعالج موضوعا من
هذا النوع .

والمصادر الاساسية التي اعتمدتها هي كتاب "علم المالية العامة" و "الاصلاح الاشتراكي
والضريبة على الدخل في سوريا" لـ استاذي الدكتور رشيد الدقر ، وكتاب "دروس في المالية
العامة" لـ الاستاذ عزة الطرابلسي ، وكتاب "الضريبة على الايرادات علما وعملا" لـ الاستاذ احمد
ممدوح مرسي ، ثم "المالية العامة والضرائب" لـ الاستاذ مصطفى القوني . كما حاولت جدي
الاستعانة ببعض المصادر الفرنسية ، ولم استطع ذلك الا على نطاق ضيق محدود ، وسأشير
اليها عند الفقرات التي اعتمدتها فيها .

وقد جعلت هذا البحث في خمسة فصول : الاول منها حول التوجيه الضريبي ، والثلاثة
التي تتبعه كل منها تتعلق باحدى الضرائب على حدة ، ثم في الفصل الخامس حاولت ان ابدى
رأبي حول جدوى الضريبة على الدخل والمدى الذي يمكن ان توصل اليه في مجال اصلاح
الاجتماعي والاقتصادي ، واني ان اتخذت فيه اتجاها يخالف اتجاه استاذي فليس ذلك الا
تعبيرا عن رأي اعلم جيدا بأنه حريص على عدم كبتني اياه .

=====

— (الفصل الاول) —

××× اهداف الضريبة ونتائجها المالية والاجتماعية والاقتصادية

كان الهدف الوحيد للضريبة خلال عمور الدولة مرت على الدولة ماليا محضا ، اى رغبة القائمين على امور التنظيم السياسي تأمين الموارد اللازمة لدعم هذا التنظيم وايجاد المرافق التي تتطلبها الحياة الاجتماعية ، دون القصد الى غايات اخرى تخرج عن الحدود المالية . على ان هذا لم يكن يعني توفر المعدالة في كيفية فرضها ، اذ ان رجال الحكم انما كانوا ينحون اتجاها يخفف العبء عن الطبقة التي دفعتم نحو الحكم ، والتاريخ مليء بالشواهد ، فمن المعروف جيدا ان الضرائب في الدولة الفرنسية قبل الثورة لم تكن تتناول النبلاء ورجال الجيش والديين رغم كونهم يمثلون اضعم القوى الاقتصادية في ذلك العهد الاقتصادي . واذ كانت الاحوال قد تغيرت الان نتيجة تغير المفاهيم وانبثاق قوى اقتصادية جديدة لها قوتها وشأنها فان الامر بالنسبة للضرائب لم يتغير الا بأسلوبه ، فبينما كان الاسلوب القديم قاسيا وسائرا اذحى الان اقل قسوة وخفيا خفاء يتناسب ودرجة الوعي السياسي لدى عامة الشعب ، وليس انتشار الضرائب غير المباشرة بشكلها الواسع في بلادنا والبلاد التي تماثلنا بالوضع الاقتصادي والاجتماعي انسر اوجدته الصدفة بل هو اسلوب ملطف عن الاساليب القديمة .

على ان الضريبة رغم - حياديتها - لم يكن من نتائجنا ان هيأت الموارد المالية الضرورية لقيام الدولة فحسب بل تعدت ذلك الى نتائج اخرى على الاضلاع الاقتصادية والاجتماعية ، فالضرائب - بحكم قوة الاشياء - تعدل الاوضاع المادية للمكلفين فتؤثر في المداخيل والثروات والتأثير فيهما يتبعه تغييرات واسعة في جميع مجالات المجتمع الحيوية ، فتكاثرت السكان في بلد ما له اوثق العلاقات بالوضع الاقتصادي الذي يتأثر اياها ، كما ان الاستقرار الاجتماعي مرتب على كل الارتباط بالتفاوت الدائمي الذي تلعب الضريبة دورا كبيرا في تخفيفه او زيادة حدته ، كما ان فرض الضرائب على صناعة ناشئة يكون بمثابة اضعاف لها امام مزاحمة الصناعة الاجنبية العريقة مما قد يسبب انهيارها ، يضاف الى هذا ان ارضا قرضا لفرع من فروع الانتاج يؤدي بالمنتجين الى نقل نشاطهم الى فروع اخرى اقل تعرضا لضغط الضرائب .

هذه التأثيرات المتعددة العميقة ، الى بجانب تأثيرات اخرى على الادخار والعمل والانتاج ، تبين ان الضريبة بشكلها - الحيادي - لا بد وان يكون لها ردود فعل مختلفة الالوان في سائر الميادين الحيوية للمجتمع ، مما حدا بكثير من المفكرين الى التكرار للحيادية والتفكير باستخدام الضريبة كأداة اصلاحية ، فتحقق بذلك هدفا آخر الى جانب هدفها التاريخي - المالي - يكون في مصلحة المواطنين ورفاههم .

وهكذا ظهر الاتجاه التدخلي الحديث ، فارضا نفسه حتى على انصار المذهب الاقتصادي الحر . فقد اقر (آدم سميث) مثلا فرض الضرائب على البضائع المستوردة التي تتزاحم البضائع الوطنية ، كما انه رأى ضرورة اعفاء رءوس الاموال لان فرض الضرائب عليها لا يضعف الرأسمالي فعلا بل يحقق الانتاج ويردق الاجور . ثم تبعه (ريكاردو) فنادى بضرورة تجنب الضرائب التي توهق الاسعار وتدفعها للارتفاع الذي يشكل عائقا دائما امام تكون رءوس الاموال وامام التصدير وهكذا نجد انفسنا ازاء اعفاءات مالية مضافة لمبدأ الشمول ومبدأ التوزيع المتساوي للنفقات (١) وبالتالي امام انحراف عن مبدأ الحياد المطلق اقره انصار المذهب الحرام الحاح الضرورة وقوة الواقع . وهكذا اخذ المبدأ التدخلي بالنمو والانتشار ، وضحى له كثير من الانصار ، فهناك (جوستي) الذي طالب باعفاء المشاريع الجديدة والرساميل التي تستثمر فيها ، كما اخذ (ليست) بهذا الاتجاه ولكن في ميدان الحماية الجمركية ، كما ان (بيرجيوس) الالمانى يرى ضرورة استخدام الضرائب غير المباشرة لتوجيه التيارات التجارية نظرا لتأثيرها على الاسعار فنستطيع بذلك - وحسب الظروف - التحكم في الاستيراد والتصدير . ثم مالبت هذا الاتجاه التدخلي ان وجف الجو المناسب مع نشوء الاتجاهات الاشتراكية المختلفة ، وسارعت كثير من الحكومات باستخدام الضريبة كوسيلة توجيه في الميدان الاجتماعي والميدان الاقتصادي . وسنبدا الآن ببحث ذلك في كل ميدان على حدة .

الضريبة كأداة تاصلاح اجتماعية :

لقد كان (روسو) رائد هذا المذهب . ففي مقاله عن الاقتصاد السياسى (عام ١٧٥٥) بدأ بوضع مبدأ المساواة في الضريبة ، ثم جاء في كتابه (العقد الاجتماعى) فجعل من الحد الأدنى اللازم للحياة اساسا لهذا المبدأ ، انه يرى ان التفاوت الاقتصادي والسياسى هو مصدر كل شقاء لذا نادى بوجود الصوة الى مستوى طبيعى في الحياة عن طريق تصفية الثروات وعن طريق توزيع جديد للثروة العقارية بحيث يملك كل انسان ما هو ضرورى لبقائه ووجوده اى (يجب ان يعيش الناس جميعا وان لا يختص احد منهم) ، ولا بد لذلك من استصفا الفاضل عن طريق الضريبة ، في الوقت الذى يجب ان يتمتع الحد الأدنى الضرورى للحياة بالاعفاء المالى (٢) . ثم تبعه في اتجاهه كثيرون ف (ادولف فاجنر) مثلا يرى ان مبدأ الشمول يجب ان يبدأ حيث تنتهي حدود الحد الأدنى للمعيشة ، اذ لتعويض القيم الناقصة المالية يجب ان يكلف الاغنياء بنسب اعلى من نسب سائر المواطنين ، اى يجب ان توجهنا الرغبة في الاستصفا المالى للثروات

(١) - الاقتصاد والتشريع المالىين ، لوفنبورجيه ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) - المرجع ذاته ص ٢٥١ .

المكتسبة دون جند وارياع المضاربة والقيم الزائدة • ويتابعه " ويتسن " فيشير قضية المزاحمة التي يرى انها لم تكن حرة مطلقا وان تجمع الثروات وتكثفها لم يكن نتيجة جنود مقابلة ومساوية لربا • وكان نتيجة لهذه الآراء ونتيجة للظروف العصيبة التي مرت بنا كثير من الدول في القرن العشرين وخاصة في فترة الحربين العالميتين حيث عم الدمار واضطرب الاستقرار الاجتماعي ، ان ضيقت كثير من الدول نحو الضرائب كوسيلة اصلاحية فطبقت الايلوب التصاعدي هادفة الى الحصول على الاموال الكافية لسد التكاليف البائلة التي تتدلبها ظروف الحرب وما بعدها ، وكذلك الى المقارنة ما بين الدخول والثروات حيث تبيء الحرب مجالا واسعا لنشوء ثروات ضخمة تزيد سعة التفاوت الطبقي الذي يشكل اكبر خطر على الانظمة السياسية •

ففي انكلترة مثلا كان من نتائج تطبيق الضريبة التصاعدية ان استطاعت الحكومة اقتطاع ٢١ % من مجموع الدخول الخاصة ، كما انها استطاعت ان تخفض عدد اصحاب الدخل الكبرى وزيادة اصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة ، كما يوضح ذلك الجدول التالي :

مقدار الدخل بالجنيهاً عدد اصحاب الدخل لعام ٣٨ / ٣٦ عدد اصحاب الدخل لعام ٤٤ / ٤٥

١٥٠ - ٢٥٠	٤٥٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠
٥٠٠ - ١٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٣٣٠٠٥٠
٦٠٠٠ فما فوق	٧٠٠٠٠	٦٠

وكل ذلك كان نتيجة لاستخدام التصاعد في الضريبة بشكل قوى حتى انه في عام ١٩٤٤ اقتطعت ضرائب الدخل مبلغ ٣٥٥ مليوناً من الجنيهاً من ٥٧٠ مليوناً بلغت المداخيل التي تتجاوز الفي جنيهاً •

هذا فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ، اما الضرائب على رأس المال فلم يكن لها ذلك التأثير الكبير وذلك لضيق نطاقها بالنسبة للضرائب على الدخل ، فهي لا تفرض الا في حالات استثنائية ، فالضريبة على الشركات مثلا لم تتجاوز حصائلها نسبة ٤ % من مجموع موارد الحكومة الانكليزية انما لا تكاد تنال الا الشركات الضخمة نتيجة لاعفاء الحد الأدنى وتنازل معدل الضريبة كلما صغرت الشركة ، وكذلك الامر في الضرائب الاستثنائية التي تفرض على رأس المال كالضرائب التي فرضت في ألمانيا بسبب التضخم النقدي ، والضرائب التي فرضت في ايطاليا على الثروة العقارية خلال الحربين الاخيرتين • والضريبة الوحيدة على رأس المال التي كان لها التأثير الجدي هي (الضريبة على الاغتناء) التي فرضت في فرنسا بنسب مرتفعة كانت تصل احيانا الى ١٠٠ % •

هذا فيما يتعلق باستخدام الضريبة كوسيلة لتخفيف التفاوت ما بين الثروات والدخول ، ولكن الامر لم يقتصر على هذا المجال وحده بل استطاعت دول عديدة ان تجعل من الضرائب واصول

فرنسيا عاملا مؤثرا في نسبة التوالد ، ان عدد السكان في دولة ما يكون له الاثر الكبير في تكوينها ووضعا الاقتصادى والسياسى ، فالدول التي ترى في ازدياد سكانها ضرورة حيوية ، تلجأ الى تدابير مشجعة عديدة ، منها المرتبات العائلية وبعض الاعفاءات والحسميات كما في السكك الحديدية في فرنسا حيث تخفض الاجور بالنسبة للمعيلين ، على ان اهم هذه التدابير هي التدابير الضريبية فالوضع المادى للعائلة يشكل اكبر عائق في طريق التوالد ، فاول ما يخشاه رب الاسرة ان تتزايد أسرته بما لا يتناسب وزيادة وسائله المالية . وقد اتبعت الحكومة الفرنسية طريقة تجزىء فيها الدخل الى اقسام معادلة لافراد الاسرة واعتبار كل من هذه الاجزاء كدخل مستقل سواء من حيث الاعفاء او التصاعد . وكذلك الامر في التركات حيث يستفيد كل من الورثة - حين يكون عدد هم ثلاثة - من تخفيض قدره نصف مليون فرنك ، عدا عن ان الوارث يستفيد من اعفاءات اخرى حين يكون له ثلاثة اطفال او اكثر . ومن الملاحظ ان نظام الاعفاء هذا لا يراعى الوضع المادى للعائلة ان تستفيد منه العائلات الثرية بنفس المقدار الذى تستفيد منه العائلة الفقيرة ، وواضح طبعا ان اثر الاعفاءات انما يكون اكثر وضوحا لدى الطبقات الفقيرة منه لدى الطبقات الاخرى .

اما الدول التي لا تعتبر زيادة السكان امرا حيويا بالنسبة اليها ، فانها تخفل ظروف المكلفين وتتجاهل اوضاعهم ، كما هو الوضع الآن في ايطاليا والمانيا ، حيث عطلت معظم المنح والتسهيلات التي جاء بها النظام النازى والفاشستى اللذان كانا يريان في تكاثر السكان تحقيقا لاهدافهما التوسيعية واداة ومبررا للمحاربة بمجالات حيوية واسعة ، ففي المانيا كان النازيون يمنحون اعفاء يتصاعد حتى يصل الى الالف مارك اما الآن فان هذا الاعفاء لم يعد يتجاوز ٣٠٠ مارك مع ملاحظة قيمة النقد في العهدين ، وكذلك الامر في ايطاليا فقد النيت كافة المكافآت كما الخيت الضرائب الزائدة المفروضة على العزاب والمتزوجين الذين لا اولاد لهم .

ومن النوايا التي استخدمت الدولة الضريبية وسيلة لتحقيقنا معالجة أزمة المساكن التي كانت تقع فيها نتيجة الدمار الذى تخلفه الحرب او نتيجة الهجرة الى المدن التي تحقبت النشاط الصناعى فيها او الخراب الذى يحيق بالريف .

وقد اتبعت الحكومة الالمانية اثر الحرب اسلوب فرض ضرائب انافية على العقارات القديمة تخصص ثلاثة ارباع حصائلها لبناء مساكن جديدة رخيصة الاجر . اما في فرنسا فقد اقتصر في فرض هذه الضرائب على المساكن غير المشغولة شغلا كافيا ليشغل اصحابها الى اخلائها وتأجيرها مما يخفف بعض الشيء من حدة الازمة ، كما ان حصائل هذه الضرائب تتوزعها بكاملها المصالح التي تهتم ببناء المساكن الجديدة . هذا الى جانب الاعفاء الذى تستفيد منه الابنية الجديدة لمدة سنتين وحيانا لمدة ١٥ سنة اذا كانت هذه الابنية مخصصة للمساكن رخيصة الاجر .

هذه النتائج الى جانب نتائج اخرى استطاعت الضريبة تحقيقها • وان لم تبلغ الاهمية التي وصلتها النتائج السابقة ، كمحاربة الميسر عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على اجازات العابه ، والحد من استهلاك الخمر ، وكذلك تقييد استهلاك بعض السلع التي تحوى مواد خام ضرورية لصناعات تعتبرها الدولة ماسة الاهمية كما فعلت الولايات المتحدة حين فرضت ضريبة بنسبة ٥٠٠ ٪ على السلع المصنوعة من مادة الالمنيوم اللازمة في الصناعات الحربية •

الضريبة كأداة اصلاح اقتصادى :

الوضع الاقتصادى في كل دولة هو ركن نظامها السياسى ، والاستقرار الاقتصادى هو العامل الاكبر للاستقرار السياسى ، وقد كانت الضرائب احدى الوسائل التي استخدمتها الدولة للحفاظ على هذا الاستقرار والعمل على تطوير اقتصاديات البلاد وتجنبها الازمات الاقتصادية الخطرة • فقد عمدت الدولة مثلا الى موازنة بعض فروع الانتاج وذلك حين ترى ان هذا الفرع يتعرض الى مصاعب وعقبات عديدة نتيجة ظروف تطرأ على الوضع الاقتصادى الداخلى او العالمى ، فلما كانت الثروة الزراعية في فرنسا مبددة نتيجة تناقص السكان وهجرة اهل الريف الى المدن ، عمدت الحكومة الى انماشها عن طريق اعدائها امتيازات مالية لا تتمتع بها الفروع الاخرى ، فالضرائب الاستثنائية على الارياح لا تشمل الزراعة ، كما ان الضريبة على رقم الاعمال لا تصيبها الا بشكل بسيط بالنسبة لما تصيب الصناعة ، وهذا ما يجعل كثيرا من المزارعين يتفلمون من ضريبة الارياح الزراعية ويجعل نسبة مساهمتهم في الموازنة ضئيلة في حين لم تتجاوز عام ١٩٤٦ الـ ١٨٠٠ مليون من اصل ٣٧٠ مليار بلغت الموازنة في ذلك العام •

اما في الصناعة فيكون التشجيع نتيجة اعتبار بعض الصناعات اساسية وجوهية بالنسبة للدولة فتعفيها من الضرائب كي تدفع بالمؤسسات والافراد الى استثمار رؤوس اموالهم في مجالاتها • وقد يكون هذا التشجيع نتيجة للسياسة الاكتفائية فتعفي الصناعات التي تنتج سلعا تحل محل السلع الاجنبية من الضرائب ، فالحكومة الفرنسية تعفي الارياح الصناعية والتجارية الخاصة باستثمار مناجم البترول والغاز والوقود دليلا عشر سنوات تحقب اعداء الامتياز ، كما انها فرضت ضريبة اضافية بنسبة ٦ ٪ تسمى ضريبة تشجيع الانتاج النسيجي تتناول السلع المستوردة والتي تحوى اليافا الطبيعية او صناعية ، وتخصص حصيلتها لمساعدة المشاريع التي تنتج مواد النسيج (الصوف ، الكتان ، القنب) •

اما في مجال التجارة فالدولة الحريصة على وضعها الاقتصادى ، انما تلجأ عادة الى تشجيع التصدير بتخفيف عبء الضرائب عن البضائع المنصدرة ، وتحويل الاستيراد بفرض ضرائب جمركية ثقيلة وذلك حفظا على ميزانها التجاري، وثرورها الوطنية وتشجيعها الصناعة ، وخاصة في الدول التي لا تزال صناعتها ناشئة ضعيفة •

وهكذا نجد الضرائب في هذا الميدان تكاد تفقد كل عمق مالية ولم يبق لها سوى الهدف الاقتصادي المحض .

وفي التاريخ المالي امثلة اخرى عن استخدام الضرائب كوسيلة لمعالجة downturnات الاقتصادية فمن المؤلفون في النظام الاقتصادي الحديث وقوع ازمات اقتصادية دورية خلال فترات زمنية معينة ، تشكل اكبر الخلل على النظام السياسي ، وقد استخدمت الوسائل الضريبية لتخفيف حدة هذه الازمات ، ففي فترات الركود حيث تضعف القوة الشرائية لدى الجماهير فيقل الاستهلاك وتتكدس المنتجات وتحم البضائع ، تلجأ الدولة الى رفع معدل الاعفاء الضريبي ، كما تخفض معدل ضريبة الدخل في اجزائه الاولى وتزيد في التخفيضات المراعية للاعباء العائلية ، كما تخفض معدلات الضرائب غير المباشرة منعا لارتفاع الاسعار ولزيادة القوة الشرائية لدى جماهير الشعب واعادة الحيوية للاسواق ، وهذا ما اقتنع به الرئيس روزفلت حين معالجته لازمة ١٩٢٩ ، واستعان عن النقص الذي تعرضت له واردات الدولة بالقروض العامة . اما في دور الرخاء حيث ارتفاع الاسعار يهدد بالتضخم النقدي فتلجأ الدولة الى تدابير معاكسة فترفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتمتص فيض القوة الشرائية عند الافراد وتكبح جماح الانفاق الخاص ، كما تشجع الادخار وتكون رؤوس الاموال بتخفيض ضرائب الضرائب عليها وذلك لتأمين الاموال اللازمة للمشاريع الانتاجية التي تحصل على زيادة الانتاج وحبوط الاسعار .

ومن الامور التي عمدت الدولة الى معالجتها عن طريق الضريبة معارضة التركز والتكثف في المشاريع فقد كان نتيجة للتطور الصناعي في موجو المزاخمة الحرة ان اتجهت المشاريع بشكل عام نحو التركز والتكثف مما نتج عنه الحد من المزاخمة والاتجاه نحو الاحتكار ، الامر الذي يرافقه ارتفاع الاسعار الذي يوءثر على الاستهلاك ، هذا الى جانب القوة التي تتركز في المشاريع المتكثفة بشكل يصح لها تأثير كبير خطر على السياسة العامة للبلاد فتوجبنا بشكل يتفق وفعالها في جني اكبر قدر من الارباح ، كما ان سياسة الاغراق التي تستطيع هذه المشاريع انتهاجها في التجارة الخارجية تضعف الصناعات التوليدية - ان يصعب باستماعة الصناعة المماثلة لها في البلاد المفارقة ان تتعطل السلع باسعار اكثر انخفاضاً نتيجة رخص موادها الناتج عن الاغراق . كل هذه الاسباب التي خلقت نقمة الرأي العام حدثت بالحكومات في بعض الفترات الى محاربتها ، فالدولة الفرنسية مثلاً لجأت الى الضرائب الاستثنائية تقطعها من الارباح التي تجنيها المشاريع الكبرى خلال الحرب كما فرضت الضرائب على الاندماج بين شركات الاموال وعلى المتاجر الكبرى التي يزيد رقم اعمالها عن عشرة ملايين فرنك . اما بالنسبة للتكثف فقد عمدت الحكومات الى فرض الضرائب على كل مرحلة من مراحل الانتاج والتوزيع داخل المؤسسة وذلك كي تستخدم الافةلية التي تتمتع بها هذه المؤسسات المتكثفة على المؤسسات الاخرى الصغيرة : لئلا يوءدى الامر الى شيء من الاحتكار يخلقه التوفير الذي تستطيعه المؤسسات المتكثفة .

الفصل الثاني

التعريف على الدخل

تعريف الدخل وتحديد صفاته : من الامور الزامة في المجال المالي ، التفريق ما بين الدخل ورأس المال ، وذلك كي يتسنى فرض الضريبة بشكل صحيح يمنع من الالتباس ويتفادى الازدواج الضريبي لذا كان وضع تعريف يحدد مفهوم كل منزما امرا دقيقا وضروريا .

لقد وجد شيء من الاختلاف ، ولم يكن رأي العلماء واحدا فبعضهم - كقون شانز - وديخ - يعتبر الدخل هو الاثراء الحاصل في فترة من الزمن نتيجة ازدياد قيمة الجانب الايجابي في الشئ . سواء كان ذلك بسبب الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، او بسبب ازدياد قيمة رأس المال المنقول او غير المنقول ، او كان حبة او ارثا او اى شيء آخر . ويكون من نتائج هذا المقدم ان تحذف الخسائر والنفقات المختلفة الواقعة في سبيل حفظ الشئ وحفظ الربح من مجموع الدخل ، ويصبح مفهوم الدخل مقتصر على " صافي الدخل " .

اما المفهوم المدرسي ، فهو يربط بين الدخل وعاملي الزمن والمصدر ، فهو الربح الذي يصدر بانتظام خلال فترة معينة من الزمن سواء كان مصدره الانسان (عمل عقلي او عضلي) او شيء مادي يرتبط بالانسان برابطة الملكية ، او امتزاج المصدرين معا .

وان التتابع السنوي للموازنة خلق ميلا الى الاخذ بالمفهوم المدرسي هذا والذي يستند الى المصدر والزمن . ولكن تحت ضغط حاجات الموازنة اندفعت بعض الدول الى الاخذ بالنظرية الاولى وخاصة الدول التي رأت فرض الضريبة على رأس المال او على ازدياد قيم الاموال المنقولة وغير المنقولة (١) واننا ان نرى في المفهوم المدرسي مقبوما غالبا فاننا نعلم انه في بحثنا ونحمد الى تحليله . ونستطيع القول انه يتميز بصفات ثلاث :

- ١ - الدورية : وهي الصفة الاساسية للدخل ، وتتضمن ان يكون الدخل متبجدا خلال فترات زمنية متعاقبة ، كالربح يتناوله حامل السهم عند كل توزيع ، والمحصول تنتجه الارض في كل موسم ، والراتب يتقاضاه الموظف كل شهر ، والاجرة يتناولها العامل في كل فترة .
- ٢ - استمرار المصدر : من المفروض كي يأتي الدخل بشكل دوري ان يستمر المصدر الذي ينتجه في الوجود . وقد يكون هذا المصدر مادي كالعقار ، او غير مادي كالموهبة الفنية يستغلها صاحبها او قوة بدنية يبذلها العامل ، وهذا الاستمرار هو في الواقع نسبي يقدر وفقا لكل حالة بمعزل عن الحالات الاخرى ، فليس شرطاً ان يكون المصدر خالدا ، فثقة العامل البدنية ليست دائمة والعقار لن يبقى امد الدهر وراتب الموظف - وخاصة التعاقدى - لن يستمر لميلته حياته والشجرة لن تبقى امداً طويلاً ولن يبقى ثمرها متواصلاً .

(١) - المالية المقارنة ، لوفنبورجيه ، من ١٨٣٠ الى ١٨٤٥ .

٣ - صيانة هذا المصدر : ان الدورية تتطلب استمرار المصدر ، وهذا الاستمرار يتطلب بدوره صيانة هذا المصدر . فالمصنع لن يكون دخله منتظماً دائماً ما لم تحسن صيانته واصلاحه كي لا يتوقف عن العمل والانتاج ، والارض بحاجة الى العناية وبذل الجهد والمال كي لا يتناقص انتاجها . وهكذا يمكننا القول ، ان التكاليف حين يتناول مطرحاً لا يتصف بالمميزات السابقة لا يمكن اعتباره ضريبة دخل . فهو قد يكون ضريبة على رأس المال ، او ضريبة على النفقة .

حسناً الضريبة على الدخل : انصار هذه الضريبة اقوياء بحججهم متحمسون لئلا حتى ان منهم من يعتقد بصلاحيها لتكون الاساس المكين والأداة الناجمة في تحقيق الاشتراكية بصورة سلمية رصينة والواقع ان الميزات الهامة التي تتمتع بها هذه الضريبة دفعت اكثر الدول الى تبنيها واعتمادها كمورد رئيسي يشكل ركن الموازنة الدائم وخاصة خلال الازمات والحروب .

اما اهم هذه الميزات فهي :

١ - عدالتها : الدخل هو اصح مقياس لمقدرة المكلف المالية ، لذا فان فرض الضريبة عليه يحقق التناسب بين التكاليف والمقدرة المالية وهو الغاية التي رغب العلماء بلوغها كي تتساوى التضحيات التي يقدمها الافراد على اختلاف طبقاتهم ومداد خيلهم .

هذا المبدأ - مبدأ المساواة في التضحية - هو الذي نادى به آدم سميث وكثير من العلماء . واتخذ منه الاشتراكيون " الضريبيون " نقطة ارتكاز لنظريتهم ، كما تفرع عنه مبدأ مراعاة الاوضاع الشخصية الذي اوجد مجموع الاعفاءات والتخفيضات ، كما نجمت عنه فكرة التصاعد التي كانت اداة فعالة مكنت الدولة من الوصول الى اهدافها بعيدة في ميدان الاقتصاد والمال .

٢ - وفرتها : لقد كان مبدأ الوفرة اهم الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها وقد ايدها في اتجاهاها كغيرها من المبادئ " فباستابل " مثلاً يرى ضرورة اعتماده كمبدأ اساسي يقدم على اي اعتبار آخر ولو كان مبدأ تحقيق العدالة . والواقع ان مبدأ الوفرة هذا له كل الاهمية فالدولة وما راغبة بازدياد مواردها كي تسد نفقاتها وتيسر لئلا انشاء المرافق العامة والقيام باصلاحات مجدية على ان اهميتها هذه قد قلت نسبياً نتيجة ازدياد اهمية الاعتراف بالآخرى وخاصة مبدأ العدالة حيث اضحى من واجب الدولة ان تمزج بين هذين المبدأين وتخلق شيئاً من الانسجام بينهما يحقق مصالح الدولة والافراد معا .

والواقع ان ضريبة الدخل اكثر الضرائب تحقيقاً لمبدأ الوفرة وذلك نتيجة اتساع مطرحها فهي تتناول الدخل على اختلاف مصادرها - عمل ، رأسمال ، استمزاز العمل برأس المال - وان هذه المصادرات تمثل في الواقع مصادر الثروة لمجموع افراد الامة ، وان موازنات الدول التي تعتمد اكثر ما تعتمد على الضرائب المباشرة لتوضح لنا بأن ضريبة الدخل فيما انما تشكل ركيزة موازنتها ، ونستشهد في هذا المجال بجدول عن الضرائب المجدية في انكلترا للسنة المالية ١٩٥٠

١٤٣٨٣٨٦٠٠٠	ضريبة الدخل
١١٤٢٠٠٠٠	الضريبة الإضافية
٣٦٤٠٠٠٠	ضريبة الأرباح الاستثنائية
٢٦٠٧٦٠٠٠	ضريبة الأرباح
١٨٩٦٠٠٠	ضريبة الميراث
٨١٣٣٤٠٠٠	الرسم الجمركية
٧٠٦٤٠٠٠	رسوم الإنتاج
٥٥٧٧٢٠٠٠	رسوم السيارات
٥١٤٧٠٠٠	رسوم الترخية

نفى المكان الذي تشغله ضريبة الدخل بالنسبة للضرائب الأخرى . وهذا من جملة الأسباب الرئيسية التي حدثت بكثير من هذه الدول وكثير من العلماء إلى اعتماد ضريبة الدخل وتفضيلها على سائر الضرائب الأخرى .

٣ - ملاءمتها : الضريبة يدفعها المواطن مساهمة منه في تكاليف الدولة ، وكلما شعر بشدة وطأتها كلما تحسرت جبايتها وتكونت لديه مشاعر العداء نحو النظام القائم ، مما حدا ببرجال الثورة الفرنسية إلى ابدال اسم الضريبة بلفظ "التبرع" على التسمية تشارك بعض الشيء في خلق الرضا لدى المكلف وتخفيف حدتها .

وهذا ما يتخذ انصار ضريبة الدخل كحجة أخرى التي بجانبهم ان يرون انها اكثر ملاءمة لنفسية المكلف من سائر الضرائب الأخرى كالضريبة على رأس المال التي يشعر فيها المكلف ان ثروته في تناقص والضريبة على النفقة حيث تنقص قدرته الشرائية ، بينما الضريبة على الدخل تكون اخف وطأة ان يشعر ان ربحه انما ينقص شيئاً ما ، والنفسية التي تلازم الربح يكون فيها شيء كثير من التسامح الاشكال التلييقية لضريبة الدخل :

١ - الضريبة على صافي الدخل والضريبة على اجمال الدخل : في الواقع ان (صافي الدخل) هو الذي يمثل الدخل الحقيقي ، اما العناصر الأخرى التي يتضمنها (الدخل الاجمالي) فهي اجزاء من رأس المال لذا فقد كان من المنطقي ان لا يتناول التكليف سوى (صافي الدخل) ، على ان الدولة في القديم حيث كان يتركز اهتمامها بوفرة الحصائل دون تحقيق العدالة كانت تفرضها على مجمل الدخل مما جعل هذه الضريبة مزروجة بشيء من الضريبة على رأس المال ، على اننا ما لبثت بعد ان انتشر الوعي الاشتراكي وارتفع الحس بالعدالة ، ان اتجهت في فرضها على صافي الدخل وهو ما يشكل مجمل الدخل مسبقاً منه النفقات والتكاليف المبدولة والتي تسمى "اعباء الدخل" وتشمل :

آ - نفقات الصيانة : مصدر الدخل - كما رأينا سابقا - يجب ان يكون دائما ، ولتأمين هذا الدوام لا بد من القيام بنفقات لصيانته تربي الى معالجة ما يلزمه من نقص او تضييع ، فيتلافى نقص قوة الارض الانتاجية بتسميد دوما ، وتداعي المباني باصلاحها ، فالتسميد والاصلاح هنا يكون من رأس المال ، فلذا فان لم يبعد من الدخل ما انفق في سبيل هذه الصيانة واعفي من الضريبة لكنا هنا امام ضريبة على رأس المال ممزوجة بضريبة الدخل .

ب - اقساء الاستهلاك : وهي المبالغ التي تقتلع من الدخل وتخصص لتكوين احتياطي يسمح باستبدال مصدر الدخل بخيره عندما يصبح غير قابل للانتاج فاذا كانت الآلة تصلح للاستعمال مدة عشرين عاما فان صاحب المصنع يستلج استبدالها بخيرها في نهاية هذه المدة بخير تضحية جديدة لو اوخر كل عام — من قيمتها ، ونلاحظ هنا ان الاستهلاك اكثر ما يكون في الآلات والادوات ، على اننا نستطيع تطبيق ذلك على الانسان في ظل النظام الرأسمالي ، حيث هو لا يشكل اكثر من اداة انتاجية - فنعتبر الادخار الذي يقوم به العامل بغية تأمين حياته عندما تقعد الشيخوخة معفيا من الضريبة ، على اعتبار انه يستعوض به عن رأسماله الوحيد التي هي قواه البدنية او العقلية .

ج - مصاريف الاستغلال : وتتمثل باثمان البذور والوقود والمواد الخام واجور العمال ومصاريف الانتقال واقساء التأمين ان انبها ضرورة للانتاج وتدفع من رأس المال لذا فان اعفاءها ضروري فهي خارجة عن حدود مخرج ضريبة الدخل .

وانذا نستطيع ان نلحق بهذه الاعفاءات اعفاءات اخرى قررت لمصلحة المرقحين وارباب الحائلات وان كان الاعفاء هنا بدوافع اخرى ويعتمد على منطلق آخر خلقته العوامل الاجتماعية وضرورة مراعاة بعض ذوي الاعباء ، بعكس الاعفاءات الاخرى التي كان الدافع اليها اقتصاديا يرضى بحماية رأس المال وتأمينه ، وهذا ما سنبحثه في الفصل المقبل عن الضريبة على رأس المال .

٢ - الضريبة على عوم الدخل : والضرائب على فروع الدخل : يكاد " مبدأ العدالة " يحتل الان المكانة الاولى بالنسبة للاعتبارات التي يجدر مراعاتها حين فرض الضرائب وذلك بعد ان كان مبدأ الوفرة يداخي ويشكل السند الذي يعتمد ارباب السلطة في الدولة ، ولم يكن ذلك الا نتيجة انتشار الافكار الاشتراكية والوعي السياسي ، وهذا ما جعل موضوع المفاضلة بين الضرائب على عوم الدخل والضرائب على فروع الدخل من اهم الابحاث في العلم المالي الضريبي نتيجة اتصاله الوثيق بمبدأ العدالة ومبدأ شخصية الضريبة الذي تعرض في ظله .

لقد كان نتيجة لتشابك الحياة الاقتصادية الذي يرافق التقدم الحضارى ان اصبحت المداخل تتأتى عن مصادر عديدة مختلفة ، سواء بالنسبة للتطبقات الاجتماعية المختلفة ام بالنسبة للفرد منعزلا فالشخص الواحد قد يكون ذا راتب يتقاضاه نتيجة ممارسته وظيفة معينة بالاضافة الى ارباح تأتيه من اسهم يملكها في احدى الشركات كما قد يكون مالكا لعقار يد ر عليه دخلا آخر .

كيف يجب ان توجه الضريبة ؟ هل تفرض على كل فرع من هذه الفروع على حدة ، ام تفرض على مجموعها بكامله ؟ لقد توزعت الآراء حول هذا الموضوع في مدرستين : الاولى وهي المدرسة الاجمالية الالمانية فتنادى بضرورة فرض ضريبة واحدة تشمل مجموع الدخل ، ان يتيسر بذلك تحقيق مبدأ شخصية الضريبة بشكل اكثر صراحة ، فمجموع الدخل هو الذي يعطي الفكرة الصحيحة عن المكلف ومقدرته المالية ، فنحن اذا اردنا ان نميز مكلفا ما بأن نخفف عبء ما عليه من ضريبة مراعاة لوضعه الشخصية من فقر او كثرة عيال ، كان من الواجب ان نتحقق من دخله على اختلاف مصادره ، والا فاننا قد نعين من لا يستحق العون وقد نخفف العبء عن من كان حريا بتحملة . فالاعفاءات مثلا لا يمكن الوصول الى النتائج المرغوبة منها الا في ظل هذا الاسلوب ، ان قد يستفيد انسان في ظل نظام الضريبة على فروع الدخل من اعفاءات هو غير جدير بها ، وذلك حين يكون كل فرع لوحده مستفيدا من الاعفاء في حين يتجاوز مجموع فروع الدخل النصاب المحدد . كما ان الشكل التصاعدي الذي هو وليد مبدأ العدالة ومبدأ شخصية الضريبة لا يمكن تحقيقه بشكله المعدى الا حين اعتماد هذا الاسلوب ، ان ارقام فروع الدخل تكون ادنى من ارقام مجمله لذا فيبي تستفيد من نسب تصاعدي اخف بعكس ما لو قدرت الضريبة على مجمل الدخل ان يمكن آنئذ فرض النسب الملائمة تماما لوضع المكلف ومقدرته .

اما المدرسة التحليلية الانكليزية فتنادى بضرورة فرض ضريبة خاصة على كل من فروع الدخل بمفرده ، وهي تعتمد في رأيها على حجتيين اساسيتين :

الاولى : انه يمكن بهذا الاسلوب ان يطبق على كل فرع من فروع الدخل طرق التحقق والحماية التي تلائمه . ففي الضريبة على الارباح التجارية والصناعية مثلا يطبق " اسلوب الاقرار " حيث يكلف الخاضع للضريبة ان يقدم بيانا عن ارباحه السنوية ، اما في الضريبة على الارباح الزراعية حيث يتعذر مسك القيود والدفاتر فيصمد الى اسلوب " التقدير الجزائي " وفي الرواتب والاجور الى تصريح المستخدم ، كما انه يمكن في بعض فروع الدخل ان تحصل الضريبة بطريق الاقتطاع حيث يكلف المستخدم ان يقتطع الضريبة مباشرة من اجر المستخدم وان يوديها الى الخزينة .

والحجة الثانية هي ان فرض الضرائب على كل فرع من فروع الدخل بمفرده يساعد على تنويع المعاملة الضريبية بما يتناسب ونظرة المشرع فيكون باستطاعته مراعاة مصدر الربح وطاقته المكلف ، فدخل العمل مثلا يجب ان يعامل بشكل افضل من دخل رأس المال ، لان دخل رأس المال اكثر دواما وطمعانا من دخل العمل فقد يقل دخل من يعتمد على عمله او ينقطع نتيجة ما قد يصيبه من بطالة او مرض لهذا فهو مضطر لادخار مقدار يحتاج به للمستقبل وأخطاره . وكما يميز بين دخل العمل ودخل رأس المال فقد يميز كسب بعض الاعمال عن كسب البعض الآخر ، كما لو خفض معدل الضريبة على دخل المومن الحرة عن معدلها على رواتب موظفي الحكومة ان هذه اكثر ثباتا واستمرارا مما يقلل حاجة اصحابها الى الادخار . كما قد يميز ما بين دخول رؤوس الاموال المختلفة ايضا فقد يقلل معدل الضريبة على ارباح سندات الشركات عنه على فوائد سندات الحكومة ، والمعول في هذا كله مقدار

المخاطر التي يتعرض لها صاحب الدخل فكلما زادت اقتضت العدالة تخفيض سعر الضريبة .
كما قد يستخدم مبدأ التمييز لأغراض أخرى غير تحقيق العدالة كأن يتخذ أسلوبا لتشجيع
انواع معينة من الاستثمار .

ومن البديهي ان هذه المراعاة بين دخل وآخر لا يمكن تطبيقها الا حين اتباع هذا الاسلوب
اسلوب فرض الضرائب على فروع الدخل .

وقد لجأت بعض الدول الى اسلوب الضريبة الاضافية على الدخل المستمد من رأس المال ،
بينما لجأت غيرها الى اسلوب فرض النسب المتفاوتة بحيث تكون النسبة مرتفعة على الدخل الناتج عن
رأس المال وحده ومتوسطة على الدخل الناتج عن رأس المال والعمل معا ومنخفضة على الدخل
الناجم عن العمل فقط . ففي فرنسا مثلا الى جانب الاعفاءات التي تتمتع بها بعض الدخول لقاء
الحد الأدنى للمعيشة يوجد تمييز لنسب الضرائب فهي تبلغ ١٦ ٪ على دخل العمل و ٣٠ ٪
على دخل رأس المال و ٣٥ ٪ على ارباح مجالس ادارة الشركات ، و ٤٥ ٪ على جوائز اليانصيب .
وهذه التدابير على اختلافها مستمدة كلها من مبدأ شخصية الضريبة مع انبعاثها مطبقة على فروع
الدخل .

والواقع ان هذه النظرية ايضا لا تخلو من قوة ، وهذا ما احدا بعدد من المؤلفين الى اعتماد
الاسلوبين معا بحيث تفرض على كل فرع من فروع الدخل المختلفة ضريبة تكون صبغتها العينية هي
التمالكة فيتيسر حينئذ تمييز المعاملة بين فروع الدخل من حيث النسب واساليب التحقق والدجاية
بالإضافة الى ضريبة اخرى تكمينية تفرض على مجمل الدخل تراعى فيها الاوضاع الشخصية لكل مكلف
من اعفاء للحد الأدنى وتطبيق النسب التصاعدية ومراعاة الاعباء الحائلية .

=====

الفصل الثالث

الضريبة على رأس المال

تحديد معنى رأس المال : ما هو رأس المال ؟ هل هو كل مصدر للدخل . . . ان الانسان من جملة هذه المصادر ، فيل يصح اطلاق كلمة رأس المال على الانسان ايضا ؟ ان المعنى المؤلف يفترض ان يكون رأس المال ملكا لشخص ما ، وعلى هذا فان الامريكون صحيحا لو كان في عهد الفرق اما الآن فانه يبدي وغير صحيح . ان نستطيع القول ان كل مال منتج هو رأس مال فنخرج بذلك الانسان من دائرة رأس المال .

على ان ذلك لا يعني ضرورة كون المال منتجا كي يعتبر رأس مال فالارض المهيمة البور لا تنتج شيئا والمجوهرات لا تنتج شيئا سوى المتعة ولكن كليهما يدخل في نطاق رأس المال .
ثم نتساءل . . . هل نعتبر منتج المنجم دخلا ام رأس مال ، ان ان المادة المستخرجة منه هي جزء منه واستخراج الاستخراج يعني زوال المنجم ولكن الحقيقة ان اعتباره دخلا اكثر صحة ان شرط الاستمرار هو امر نسبي كما رأينا ، ونعتبر المنجم - كوحدة - رأس مال .
وعلى هذا نستطيع القول ان رأس المال هو "عين المال المنتج او الذي لا ينتج اصلا او ينتج بصورة طارئة غير مستمرة او يزول بمجرد انتاجه واستعماله"
كما اننا نستطيع القول اعتمادا على التعريف السابق للدخل ، ان رأس المال هو كل مظهر من مظاهر الثروة المادية عدا الدخل .

العلاقة بين (الضريبة على الدخل) و (الضريبة على رأس المال) : سنرى في الاشكال التطبيقية للضريبة على رأس المال ، ان احد هذه الاشكال هي في الواقع تكاد تكون ضريبة دخل ، فلوان عقارا يبلغ دخله ٥ % من ثمنه فرضت عليه ضريبة بمعدل ١ % من قيمته لا يمكن اعتبار هذه الضريبة كضريبة دخل بمعدل ٢٠ % فسيان ان ان تفرض ضريبة على مثل هذا العقار بمعدل ١ % من قيمته او ٢٠ % من دخله مادام هذا الدخل يبلغ $\frac{1}{20}$ من قيمته .

ولكن هل يعني هذا ان الضريبة على رأس المال ضمن هذا الشكل يمكنها ان تقوم مقام الضريبة على الدخل ، اي هل يؤدي فرض احدهما الى النتائج التي يؤديها فرض الاخرى .
ان الامر بعيد كل البعد ان يكون كذلك ومرد هذا الى ان ليس هناك من نسبة ثابتة دائمة بين الدخل ورأس المال الذي ينتجه ، فمن المعروف مثلا ان دخل الاموال المستثمرة في المجال الصناعي يفوق غالبا الدخل الذي تغلته الاموال المستثمرة في الميادين الزراعي . كما ان الدخل الذي تغلته الارض نتيجة استثمارها بزراعة القطن مثلا يفوق دخلها ، والوزعت قمحا . وفي الصناعة كذلك فقد يكون احد فروعها يفوق بارياحه الفروع الاخرى . كل ذلك يدفعنا الى القول بأن دخل رأس مال قدره مئة الف ليرة قد يعادل او يفوق دخل رأس مال آخر قدره مئتي الف ليرة . يضاف الى هذا ان هناك بعض رؤوس اموال لا تنتج دخلا مطلقا ، كالتحف والمجوهرات والثروة النقدية المجمدة

كما ان دخل الحمل الذي تنتجه القوي الجسدية لاصلة له برأس المال ، فلو ان شخصا كان العمل مصدر دخله الوحيد ولا يمتلك اية ثروة لكلف بدفع الضريبة في حالة تقريرها على الدخل ولما دفع شيئا في حالة تقريرها على رأس المال ، ولو ان آخر لا يكسب شيئا من عمله وانما يمتلك تحفا ومجوهرات واملاك غير مستثمرة ويعيش على ثمن ما يبيعه من ماله وما يملكه من نقود ، لما كلف بدفع الضريبة في حال فرضها على الدخل وتحملها في حالة فرضها على رأس المال .

كل هذا يرينا ان ليس سيان فرض الضريبة على الدخل أم على رأس المال ، بل لابد من اتباع نظام مالي يراعي الظروف الواقعية ، ويحقق الاتجاه الملائم سواء من حيث الاعتماد على احدهما فقط او تبني الضريبتين معا بشكل يحقق في الاولى مآقات في الثانية .

هزايا (الضريبة على رأس المال) وسيئاتها : انصار هذه الضريبة لا يرون فرضها الا على رأس المال الثابت كالاصول العقارية والالات والابنية الصناعية والزراعية ، اما رأس المال المتداول كالمواد الأولية والنقود المخصصة لادارة العمل فلا يرون اخضاعها لهذه الضريبة وذلك بغية تشجيع الحركة الاقتصادية وتنمية الانتاج .

ويورد هؤلاء الانصار ادلة عديدة لترجيح رأيهم في ضرورة فرض الضريبة على رأس المال ، ولعل اهم هذه الادلة هو ان هذه الضريبة اكثر الضرائب عدلا انما تتناول ثروة المكلف ، اى تحقق التناسب الصحيح ما بين التكلفة والقدرة المالية ، فكل انسان تصيبه الضريبة بما يتناسب وهذه الثروة ولو حاول التهرب عن طريق الاقتصاد بالنفقات الذي يجنبه عبء الضرائب غير المباشرة . كما انما تتناول الثروات التي لا تنالها الضرائب على الدخل كالمجوهرات والتحف والاراضي التي تترك دون استثمار ، فبذو كذا لا تدر دخلها وهذا ما يجنبها الضرائب لو لم تفر الضريبة على رأس المال ، مما يسبب الظلم لباقي المكلفين ان المقادير التي لا تجبى عن هذا الطريق سيضطر الى جبايتها عن طريق ضرائب اخرى تشمل اكثر مما تشكل عامة الشعب المدقعة حيث تقتطع من غداهم وصحتهم مقابل الحفاظ على رفاه المترفين ورغمهم .

ويضيفون الى ان هذه الضريبة تدفع باصحاب الثروات الى استثمارها في عمل انتاجي يعوض ما اقتطعته الضرائب ، مما يثير النشاط الاقتصادي الذي يقيد منه سائر المواطنين .

وحجة اخرى تقول ان النظام السياسي القائم اكثر من يفيد منه هم اصحاب الثروات ورؤوس الاموال ، ان انه هو الذي يقوم بحمايتهم وحماية اموالهم وهم اكثر الناس استفادة من المصالح والمرافق العامة التي تجبى الضرائب للانفاق عليها ، لذا كان من المنطقي ان يتحملوا هم وحدهم معظم هذه التكاليف والنفقات التي يتطلبها قيام الدولة .

هذا الى جانب السهولة التي يراها انصار هذه الضريبة في تقديرها وجبايتها فمطرحها اكثر استقرارا ووضوحا من المطارح الاخرى ، فالدخل مثلا عرضة دوما للزيادة والنقصان بشكل اوسع

مما يتعرض له رأس المال ، وكذلك النفقة التي تتأثر كل التأثر بحركات الاسعار .

ان انصار هذه الضريبة معظمهم من اصحاب الميول الاشتراكية حيث يرون فيها وسيلة لضغط الثروات وامتصاصها من جبهة وتجنيبا للطبقات الفقيرة - التي تعتمد على العمل في سبيل عيشها - من ثقل الضرائب وارهاقها من جهة اخرى .

اما خصومها فيم كثيرون حتى ان احد هم كسميسموندى يعتبر اعفاء رأس المال من التكاليف احد القواعد الضريبية التي يجب مراعاتها بصورة دائمة مطلقة . ويرى هؤلاء الخصوم ان الضريبة طالما هي اهم مصدر لواردات الدولة وان تحصيلها يجب ان يكون سنويا ، فانه من الجدير بنا حفظ المورد الذي تنتج عنه الدخل والتي هي خير المطارح واكثرها اتساعا ، والا فان النتيجة تكون بانخفاض المبالغ المجبأة عاما بعد عام الى ان تتحول ثروة الافراد اخيرا الى حكومتهم .

ويردون على حجج انصارها ، بانها في الواقع لا تحقق الا اليسير من العدالة مقابل اضرار نادرة يتصورونها تلم بالاقتصاد والثروة القومية ، فروءوس الاموال الحقيمة كالتحف والمجوهرات والاراضي المربلة هي في الواقع لا تمثل الا جزءا ضئيلا من مجموع الثروة القومية ، وكل ما يترتب على اخذها لضريبة هو زوالها او ندرتها فتتحول من ضريبة على رأس المال الى ضريبة على الترف وينتجون بذلك الى القول بأن فرض هذه الضريبة في هذه الاحوال هو في الواقع استثناء لا يصح ان نبني سياستنا الضريبية على اساسه . هذا من الحلم بأن رؤوس الاموال هذه لا تنمطلص نهائيا من الضرائب فهي تخضع لرها في ظروف عديدة كما عند انتقالها للخير بسبب الارث او بسبب المبيع او اي سبب آخر .

والاثر الضار الذي تلحقه هذه الضريبة في الثروة القومية ناتج كما يرى خصومها من ان اصحاب الرساميل يحاولون حينئذ التملص من الضرائب عن طريق اعراضهم عن استثمار ثرواتهم في رؤوس الاموال الثابتة التي هي وحدها المنتجة والمولدة للثروات المستقبلية .

ويضيفون الى ذلك ان من الخطأ تحميل رأس المال الثابت وحده عبء الضرائب دون رؤوس الاموال المتداولة ، مع ان هذه قد تدر ارباحا اكثر من الاخرى بكثير ، فليس من العدالة في شيء ان يدفع صاحب المصنع الضريبة على مصنعه لمجرد كونه رأس مال ثابت ، بينما يتفادها التاجر الكبير ان يوظف امواله في المضاربات التجارية مع ان ارباحه قد تتجاوز ارباح الاول اشواط بعيدة .

ثم يقولون ان الحججة التي ترى في فرض الضريبة على رأس المال تجنيبا للعمل من العبء ، فيه شيء من العدالة بالنسبة للعمال والمدقعين . ولكن ما القول بالنسبة لاصحاب الاجور والرواتب الضخمة ، فيمثل من العدالة اعفائهم من الضرائب مع انهم يعيشون بمستوى من الرزاه قد لا يستطيعه الكثيرون من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة . كما ان تطبيق ذلك يؤدي بنا الى عدم مراعاة مبدأ الوفرة وفقر الخزينة ، فالدخل الناجمة عن العمل تشغل حيزا كبيرا في الدخل القومي . ففي فرنسا مثلا بلغت عام ١٩٣٨ مئة وثلاثة وثلاثين مليارا ، بينما لم يتجاوز دخل رأس المال الاربعة

وارصين مليارا ، اما الدخل الناتج عن امتزاج العمل برأس المال فبلغ اربعة وعشرين مليارا ، كل هذه الحجج التي تبناها الطرفان دفعت بالكثير من المؤلفين والدول الى تبني اسلوب آخر يكون وسطا بينهما ويجمع بقدر الامكان بين مزايا كل منهما . ففي سويسرا مثلا اتبعت طريقة تتناول الضرائب فيها دخول العمل كالايجور والرواتب والتقاعد الى جانب الضرائب التي تستهدف رأس المال المنقول سواء كان عقيما او منتجا وتفرض على قيمته لاعلى دخله ، اما في المانيا فقد سلكت الدولة طريقا آخر تفرض فيه ضريبة واحدة على العمل ، بينما تتناول الضريبة رأس المال مرتين اولاهما على الدخل الذي يدره وثانيهما على قيمته ، ولكن هذه الاخيرة تكون معتدلبشكل تمكن المكلف من ادائها من دخله فلا يضطر الى بيع شيء من ثروته .

وهذه الطريقة يرى فيها انصارها تحقيقا لاكبر نصيب من العدالة والوفرة فني اولاً تتناول

اقساما من الثروة لاتعالها ضريبة الدخل كما انيا تمكن من تمييز المعاملة بين المكلفين حسب مبادر دخولهم ، فالدخل الذي يصدر عن رأس المال تتناوله الضريبة بنسب اعلى من الدخل الناشئ عن العمل ، وذلك بخضوعه لضريبة عامة يشترك فيها مع سائر الدخول الاخرى الى جانب ضريبة خاصة تفرض على رأس المال الذي انتجه . هذا بالاضافة الى انيا تتيح للسلطات مراقبة بيانات المكلفين عن دخولهم وذلك بمقارنتها بين هذه الدخول وبين رأس المال الذي تصدر عنه مما ييسر محاربة الضمير وحماية خزانة الدولة .

اشكال ضريبة رأس المال التطبيقية : تفرض هذه الضريبة في نطاق اسلوبين اولهما يراعي منشأ رأس المال وكيفية الحصول عليه ، وثانيهما يتعلق بانعكاس الضريبة وكيفية تسديدها من الدخل ام من رأس المال .

١ - الاسلوب الاول = من حيث مراعاة منشأ رأس المال - بجهد اودون جيد - : ان الاتجاه نحو مبدأ شخصية الضريبة اصبح عاما يكاد يطفى ويشكل النطاق الاساسي لكثير من السياسات الضريبية . ومن جملة مظاهره ان يكون العيب الذي تتحمله رؤوس الاموال المحازة دون جيد اقسى من العيب الذي تتحمله رؤوس الاموال التي بذلت في سبيلها جهود كبيرة مرهقة .

وانصار هذه الضرائب (على رؤوس الاموال المحازة دون جيد) يرون انيا تحقق كثيرا من المبادئ المالية المتعارف عليها ، فهي دون شك سهلة ومقبولة لدى المكلف فهي تجبي من مال اقله دون اي جهد وبشكل لم يكن يتوقعه ، كما ان بالامكان فرض نسب فيها لا فرضها على

رؤوس الاموال الاخرى وهذا ما يحقق للخزانة موردا ونيرا ، هذا الى جانب انيا ضرائب عادلة تعرقل الكثير من اساليب الاغتناء غير القويمة ، اي الاساليب التي يغتني فيها الانسان دون الاعتماد على جهوده العقلية او الجسدية .

كل هذه الاعتبارات دفعت بالدولة الى اللجوء لمثل هذه الضرائب تحت اشكال عديدة منها :

آ - الضريبة على التركات : انصار هذه الضريبة كثيرون وهذا ما حدا بمعظم الدول الى اقرارها ، فالاعتراضات والصعوبات التي تكتنف الضرائب الاخرى على رأس المال لا ترد على هذه الضريبة ، فهي لا تصيب رأس المال الا في فترات متباعدة ^{طويلة} ، وببرها بعضهم بأن للدولة حقا في الشركة كشريك للورثة ولقبولها انتقال الاموال المتروكة اليهم ، غير ان العوامل الاساسية لغرضها هي التي استند اليها الماليون حيث يرون فيها تحقيقا للمعدلة فاصحاب الشركة لم يبذلوا اي جهد في سبيلها ، كما انبأ وافرة المردود ان بالاستطاعة فرضها بنسب لا يمكن ان تصل اليها النسب على الضرائب الاخرى . يضاف الى هذا امكان مراعاة مبدأ الشخصية فينا بحيث تطبق علينا نسب متساعدة ترتبط بعلاقة المورث بالوارث وهذا ما حققه الشارع السوري اخيرا ان جعل نسبها تتزايد كلما بعثت صلة القربى بين الوارث والمورث .

ب - الضريبة على زيادة رأس المال : قد تحصل زيادة في قيمة بعض رؤوس الاموال كالاراضي والمباني ، لسبب بعيد عن جهد صاحب هذه الاملاك ، ان قد يكون ذلك نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة الحاجة الى المساكن ، كما قد يكون نتيجة للنشاط الاقتصادي او الصناعي في منطقة من المناطق ، او بسبب شق طريق ادى الى ارتفاع اثمان العقارات المجاورة ، وقد يصيب النجاح احد الشركات نتيجة للنشاط الاقتصادي العام ، او سياسة الحكومة في الحماية فترتفع قيم اسهمها ، هذه الزيادات التي تحصل في رؤوس الاموال علو ، هذا الشكل يرى كثيرون ضرورة خضوعها للضريبة ، فهي لم تنتج عن جهد اصحابها بل عن ظروف خارجية عن مشيقتهم قد يكون لنشاط الدولة وتدبيرها اثر كبير في خلقها ، لذا كان من المنطقي ان تشاركهم بنصيب من هذه الارياح .

على ان آخرين يبذرون بعض التحفظات في هذا الشأن ، فيسرون ضرورة التمعن جيدا في هذه الزيادات ، فقد لا تكون حقيقية بل ناتجة عن هبوط قيمة النقد ، كما قد تكون وليدة تفكير اصحابها واقدامهم ، فالانسان الذي يستغل امواله في شراء الاراضي لاعتقاده بارتفاع اثمانها في المستقبل انما يجمد امواله ويستغني عن كثير من الارياح التي كان يمكن ان تدرها عليه ، اي ان هذه الزيادات لم تأت عبثا بل جاءت بعد محاكمة وتفكير واحتمال الخسارة ، لذا فلا يكون صحيحا ان تدلب الدولة منه اشراكها في ارياحه هذه . ثم يقولون ان الدولة حين تسمح لنفسها بمقاسمة صاحب رأس المال الزيادات التي حصل عليها ، افلا يكون ضروريا ان تشاطر الآخرين خسائرهم

التي نتجت عن الخاء طريق قرب عقاراتهم مثلا ، او عن انتقال مراكز النشاط الاقتصادي الى مناطق اخرى على ان انصار هذه الضريبة لا يلتفتون الى مثل هذه الاعتراضات فيرون ان من واجب الدولة الحصول على اقصى ما تستطيعه مادام ذلك لا يؤثر على الانتاج والثروة القومية ، فحق الملكية كما يرون ليس حقا طبيعيا بل هو حق تمنحه الدولة رعاياها ، وهذا ما يعطيها صلاحية الخاء او الحد منه وذلك حسبما ترى في ذلك تحقيقا للمعدلة ومنفعة المجموع . هذا الى جانب ان هذه الضرائب اكثر ما تصيب الموسرين المترفين ، وهذا ما يحقق الى حد ما ، والتقريب ما بين الدخول والثروات الذي يحقق الاستقرار الاجتماعي .

ج - الضريبة على جوائز اليانصيب : انما دون شك اقل الضرائب اهمية فهي نادرة ووقوعها يكون في نطاق محدود ، ورغم هذا فهي ضريبة عادلة ان تتناول اموالا جاءت عن طريق الحظ والصدفة ، كما انما سهلة التطبيق ان المكلف بها لا يكاد يشعر بعثتها ، ثم ان السلطة - الضريبية تستطيع اقتطاعها قبل تسليم الجائزة .

د - الضريبة على ارباح الحرب : الحرب كمصدر دمار مريع تجعل الدولة بحاجة ماسة الى المال لترميم ما تدمر من اقتصادياتها ووضعها المالي المتدهور نتيجة التضخم النقدي ، ولما جازية الوضع الداخلي القلق الذي ينجم عن خراب الكثرة الساحقة من افراد الشعب ، والاثراء الفاحش الذي يصيبه آخرون لم يكن الحرب الا نعمة ومصدر ثروة بالنسبة اليهم ، وهذا ما حدا بكثير من الدول الى اللجوء لهذه الضريبة ، ففي انكلترة عام ١٩١٥ فرضت ضريبة تصيب كل ربح تجاوز الربح العادي بمئتي جنيه وقد وصل معدلها احيانا الى ٨٠ ٪ ، وكذلك الامر في ايطاليا عام ١٩٢٥ حيث فرضت على الثروات التي تتجاوز ٢٠٠٠٠٠ لير ، وفي المانيا عام ١٩١٩ خفضت الثروات التي تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ مارك لضريبة استثنائية . هذا في الحرب الاولى اما في الحرب العالمية الثانية فقد فرضت في فرنسا عام ١٩٤٥ ضريبة تناولت الزيادات في ثروة المكلف والتي نشأت بين بداية الحرب ونهايتها وقد اسرف الشارع في تصاعد معدلها بحيث وصلت احيانا الى نسبة ١٠٠ ٪ .

هـ - الضريبة على الافتناء : هذه الضريبة شخصية تراعي الوضع المالي للمكلف بمجموعه وتتناول الزيادات الايجابية في مجموع ثروته ، اي ، انما على عكس الضريبة السابقة التي لا تدمر الا بالارباح التي نالها المكلف في ظروف الحرب ودون الاهتمام بالخسارة التي المت به في فرع آخر من نشاطه .

٢ - الاسلوب الثاني من حيث الاستيفاء الفعلي للضريبة : الامر في هذا المجال يتعلق بالنسبة التي تصل اليها الضريبة المفروضة على رأس المال . فهي قد تتعكس كضريبة دخل عندما تكون محتدلة بسيولة يتمكن صاحب رأس المال من تأديتها دون ان يضطر في سبيل ذلك الى بيع جزء من ثروته ، اي انه يدفعها آتخذ من الدخل الذي يدره رأس المال معطوح الضريبة . فحين تفرض ضريبة على رأس مال بنسبة ١٥ ٪ مثلا مع ان دخله لا يتجاوز نسبة ٨ ٪ ، فالمكلف يضطر آتخذ للدفع من عين رأس ماله ، وخصم هذه الضريبة يرون فيها انتزاع لثروات الافراد بشكل غير شرعي وغير مجدي ويردون على القول بأن لا خسارة في هذه الضرائب وانما تحويل في الثروات من ملك خاص الى ملك عام . كما في استثمار حصائل الضريبة في انشاء السكك الحديدية او غيرها من المشاريع المنتجة دار من ملك خاص الى ملك يشترك فيه افراد عديرون وذلك حين يتحول المبلغ المعجبي الى رواتب واجور . يردون على هذا القول بأن الامر بعيد كل البعد عن ان يكون كذلك

نفي الوضع الاول يقتضي ذلك الفناء مبدأ شيوع الموازنة الذي اضحى ضروريا ولا يمكن اغفاله ، اما الثاني فانه في الواقع تحويل من رأس مال منتج الى مداخيل صغيرة عقيمة ، مما يحد على الثروة القومية بالضعف والشلل ، كما يحرم الدولة في السنين المقبلة حصائل ضرائب وافرة كان يمكن جنيها عن طريق الارباح التي تنتج عن رؤوس الاموال التي بددتها الضرائب .

والواقع ان في ذلك بعض الحقيقة في ظل النظام الرأسمالي ، ولكن المحذور هذا ينعدم عندما تضع الدولة امامها برنامجا موحدا يكون هدفه تحويل هذه المبالغ المجبأة الى مشاريع منتجة وذات نفع عام كالسكك الحديدية والمرافق الاقتصادية المؤتممة التي تجعل الدولة مالكة لمرافق الاقتصاد الاساسية ، اى ان ذلك يقتضي جديدا وتدخل من قبل الدولة وهذا ما يستوجب ان تكون رغبتها الوصول الى الاشتراكية ، وهذا ما يتطلب وجود حكومة ذات ميول اشتراكية تقدمية ، وهذا لن يحدث في دولة يسيطر عليها الاقطاعيون او الرأسماليون ويفرضون نفوذهم ، فبئس لن يلجأوا الى فرض هذه الضرائب ولن يقبلوا بها ما لم يكن في ذلك مصلحتهم ومصلحة طبقتهم اى ما لم يكن فيها انقاذ ودعم لوضع قلق خدرا خلقته ظروف قاسية تشكل خطرا على مصالحهم ، وبالمقدار الذي يتقى به هذا الخدرا ، كظروف الحرب وما بعدها وظروف الازمات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام . وهذا ما يظهر اعتقادنا بوجود الاتجاه الحقيقي في فرض الضرائب ، ولكن هل من مصلحة البلاد بمجموعها ان تفرض الضرائب على رؤوس الاموال ، لا بل هل من مصلحة الطبقات الفقيرة ان تفرض هذه الضرائب بشكل دائم ؟ الواقع ان الامر هنا ليس بالمعقبا ، بل يرتبط كل الارتباط بالمرحلة التي وصل اليها تطور البلاد الاقتصادي .

ان امرا هاما يجب مراعاته في الاتجاه الذي نرى في بلادنا بوضعنا الحالي ، وهو ان تكون التهربية بنسب تحقق شيئا من التعادل يخفف العبء عن الصناعة الوطنية الناشئة الى جانب تلاميذ وقوع معظم العبء عن الصناعة الوطنية الناشئة الى جانب تلاميذ وقوع معظم العبء على الطبقات الفقيرة العاملة .

اما بالنسبة للثروة الزراعية فالامر بعيد جدا عن هذا الاتجاه ، فالواقع ان توزيع الملكية الزراعية الحالي يشكل عائقا كبيرا في طريق التطور الاقتصادي والسياسي ، فالمستوى المنحط للمعيشة لدى الفلاحين السوريين يقلص السوق الوطنية التي بإمكانها لو اتسعت ان تكون عاملا هاما من عوامل تطور الصناعة الوطنية . لذا فان الوصول الى توزيع جديد للثروة الزراعية لأمر كبير الضرورة عظيم الأهمية يعمل على انتشار الملكية الصغيرة وبالتالي الى زيادة الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى المعيشة لدى كثير من المواطنين وبالتالي الى خلق نشاط اقتصادي تفيده منه الصناعة التي يجب ان يكون تطورها المرحلة الرئيسية التي تحملها الدولة والافراد على اجتيازها في مجال نهضتنا وتقدمنا في هذه الفترة من الزمن .

وقد يكون من جملة الوسائل التي يمكن اللجوء اليها في هذا السبيل ، الضريبة المرتفعة على الملكيات الزراعية التي تتجاوز حداً معيناً . ويجب ان يصل ارتفاعها الى مستوى يلجىء اصحاب هذه الملكيات الى بيع جزء منها ، فيكون الامر آنذا بمثابة تحديد للملكية الزراعية غير مباشرة ، ولاكمال هذا الاسلوب يمكن تسميل دفع هذه الضرائب بشكل عيني ، فتخصص الاراضي المنتزعة عن هذا الطريق للتوزيع على الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، او ان تخصص المبالغ المجبأة في هذا الميدان في سبيل الاصلاح الزراعي . ويصبح العيب الذي ينسب الى هذه الضرائب بأنها تدفع باصحاب الثروات الى بيعها مما يؤدي الى انخفاض في اسعارها - يتحول هذا العيب المنسوب اليها الى ميزة ان يصبح باستطاعة كثير من الناس شراء قطع منها مما يساعد على انتشار الملكيات الزراعية الصغيرة الذي يعتبر الآن ضرورة حيوية بالنسبة لبلادنا وتطورها .

=====

الفصل الرابع

الضريبة على النفقة

الصلة بين (الضريبة على النفقة) و (الضريبة على الدخل) يرى البعض ان الضريبة على النفقة هي في واقعها ضريبة على الدخل تتناوله بصورة غير مباشرة ، فالأولى تفرض عند استعماله في حين ان الثانية تفرض عند تحققه . فهل هذا الامر صحيح وهل نتائج احدهما هي ذات نتائج الاخرى ؟ وهل فرضهما معا يؤدي الى ازدياد في الضريبة ؟ .

لا شك ان الترابط قوي بين الدخل والنفقة - ان عدا الحالات الفردية من بخل ورغبة شديدة بالادخار - فالإنسان ينفق عادة ما يتناسب ودخله ، ولكن رغم ذلك فالادخار امر مألوف لدى الكثيرين وخاصة في ظل نظام تشكل خشية المستقبل طابعه العام ، وهذا ما يجعل المبالغ التي تتناولها ضريبة الدخل اوسع بكثير من المبالغ التي تتناولها الضريبة على النفقة . اما القول بأن ما يدخر اليوم سينفق في يوم مقبل فيرد عليه بأن المدخر قد ينفقه - وغالبا ما ينفقه - في شراء رأس مال كالاراضي والمباني والمعامل مما ينفقه من الضريبة او يجنبه القسم الاعظم منها .

يضاف الى هذا ان الضريبة على الدخل ضعيفة - بل احيانا معدومة التأثير - على مقاديره في حين ان ارتفاع الضريبة على النفقة تؤثر تأثيرا كبيرا على درجة الانفاق العام مما يؤثر على حصيلتها . كل هذا يدفعنا الى القول بأن نتائج كل من هاتين الضريبتين تبعد عن نتائج الاخرى بمدى واسع ، وهذا الى جانب محاذير توافق الضريبة على النفقة تتلافى بسهولة في الضريبة على الدخل وهذا ما سنراه فيما يقبل من البحث .

مزايا (الضريبة على النفقة) ومحاذيرها : يورد انصار هذه الضريبة مزايا عديدة لربما تدفعهم الى تبنيها فهي تشكل موردا دائما للذخيرة ينفقها بشكل مستمر ، ان حوائلها تراقب الانفاق الذي لا يمكن ان ينقطع . وهي ايضا سريعة النتائج تحصل الدولة على موارد لها منذ فرضها بعكس الضرائب الاخرى على رأس المال والدخل ، التي تعرف فترة طويلة بين تحققها وورود حوائلها نظرا لما تحتاج اليها فترتا التحديد والتسديد فيها من وقت وجهود يتجنبها الشارع في الضريبة على النفقة .

وهم يرون ايضا ان حوائل الضريبة على النفقة اكثر ثباتا من حصيلة الضريبة على الدخل فمستوى الانفاق في فترة زمنية معينة اكثر استقرارا من مستوى الدخل ، وكذلك فان الضريبة على النفقة اداة قوية تساعد الدولة في فترة الحرب ، ان باستطاعتها حين ترفع معدلها عن السلع ان تحد من استهلاكها بحيث تصل بواسطتها الى ما ترغب الوصول اليه من تحديد الاستهلاك تحاول الدولة الوصول اليه ايضا عن طريقى التقنين .

كما يرون ايضا انها تمتاز بملاءمتها ، فالمكلف لا يشعر بعجزها ان تتميز بخفائها لانها مندمجة ضمن السلعة ، هذا الى جانب بعدها عن مبدأ التصاعد مما يعدل بعض الشيء من نتائج الضرائب

التصاعدية على الدخل والتي تقع على كامل الطبقات الخنيفة فكان لا بد في نظرم من ضريبة نسبية غير تصاعدية تقع على كامل الطبقات الاخرى ليتحقق التوازن الضروري بين اعباء المكلفين .
والواقع ان هذا الرأي الاخير انما يوضح حقيقة اتجاه انصار هذه الضريبة ، فالضريبة التصاعدية انما كان القصد منها تحقيق العدالة بين المكلفين ، واما الرجوع والقول بجدوى الضريبة على النفقة لخلق هذا التوازن المزعوم فيوق الحيرة ويدل على ضعف منطق انصارها ، فالضريبة التصاعدية اما حسنة واما سيئة ، فان كانت ذات نتائج سيئة يجدر بنا عدم تبنيها ، اذ انما ليست امرا محتوما ، فاتباعها انما كان على اثر تطور في مفهوم العدالة المالية ورغبة بتحقيق شيء من هذه العدالة ، واما ان كانت نتائجها حسنة مرضية فما الداعي للعودة الى تلافي هذه النتائج ، و اى عدم توازن هذا الذى يذكره انصار الضريبة على النفقة ، فيمل اضحى الفقراء هم السادة المترفون ؟ كل ما في الامر ان خوف شر النفسى الفاحش . بعض الشيء ، وازداد رخاء الخزينة نوعا ، ولم يصل الحال في يوم من الايام الى ايجاد هذا الامر من عدم التوازن الذى يزعجون ، وان كان هناك من عدم توازن فيهود وما الى جانب الطبقات الثرية ضد الطبقات الاخرى ؟ والواقع ان من جملة عيوب هذه الضريبة لان جملة محاسنها هو انما بعيدة عن الاسلوب التصاعدي ، والتضخيمية التي يقدمها الخني فيربا هي تماما التي يقدمها الانسان المعصوم دون اعتبار للمستوى المالي لدى كل منيما .

اما القول بانها اداة بين الدولة اتحد يد الاستيلاك في فترات الحروب فامر يمكن الوصول اليه عن طريق التثمين ، ويجب الا ينسى هو لاء ان الازمات الاقتصادية التي تعانيها الرأسمالية في فترات متلاحقة والتي من مظاهرها ضعف القوة الشرائية لدى جماهير الشعب وان من الاساليب التي يلجأ اليها خلالها هو رفع هذه القوة عن طرق عديدة اهمها تخفيض الاسعار الذى لا يأتلف مطلقا مع هذه الضريبة الجائرة .

اما الملازمة التي ينسبونها لهذه الضريبة فتظهر ان الرغبة الوحيدة لديهم هي جمع الاموال للخزينة بطرق سهلة ، فالكلف حين يدفعها كجزء من ثمن السلعة ، ان لم يشعر بعبئها كضريبة فهو يشعر بخلاء السلعة وثقل تكاليف المعيشة ، وان الغاية لكل اسلوب اصلاحي ليس تأمين سير الجيواز السياسي بشكل دائم والحمل على عدم تعثره باساليب غير عادلة ، بل يجب ان تكون غايته رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين بشكل مستمر دائم مما يرتبط كل الارتباط بالوضع الاقتصادي ، فحين تتحسن الاوضاع لدى عامة الشعب وتزداد المقدرة الشرائية لديهم ، تنطلق القوى الاقتصادية وتنشط بشكل يخلق جوا من الرفاه العام .

ونحن ان تبد ابلادنا بتلمس الطريق نحو خلق الصناعات الوطنية وتطويرها ، يجدر بنا ان نحمل على رفع هذه المقدرة كي تتسع السوق الداخلية التي تكاد تكون السوق الوحيدة امام كل صناعة ناشئة ، وان اللجوء الى هذه الضريبة يعد ضربة الى النشاط الصناعي الوطني الذى يشكل الركن القوي للاستقلال السياسي والاقتصادي .

على ان هناك بعض حالات خاصة يمكن فيها فرض مثل هذه الضرائب دون وقوع اضرار كالتالي

ذكرناهما ، سنورد هنا فيما يلي من البحث .

اشكالها التطبيقية :

١ - الضريبة العامة على النفقات : تتناول هذه الضريبة جميع النفقات التي يقوم بها الافراد سواء كان الانفاق في سبيل الحصول على سلعة من السلع او اى خدمة اخرى كالنفقة على السينما والمطبخ او نفقات النقل . ومن مزايا هذا الشكل كما يرى انصاره ان مطرح الضريبة فيه واسع جدا مما يجعلها وافرة ، كما انها تؤدي الى ان يدفع الفرد من الضرائب ما يتناسب وقدرته المالية ، ان مجموع نفقاته يقابل عادة مقدار دخله ، كما ان عدم دقة انعكاسها يجعلها اكثر ملائمة فدائع الضريبة يحاول دوما ان يعكسها على غيره ولكن المراحل المتعددة التي تمر بها السلعة تجعل انعكاسها موزعا بشكل غير واضح مما يخفف من ثقلها على نفس المكلف الحقيقي .

اما السيئات التي تنسب اليها فتصل كل الاتصال بالناحية الاقتصادية فهي اولا تفضي الى ارتفاع في الاسعار يؤثر في وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي ، هذا الى جانب انها قد لا تنعكس على المستهلك فيتحملها المنتج او التاجر - وخاصة ايام الازمات حيث البيع باسعار مرتفعة امر متعذر - مما يزيد في الضيق الذي تكون التجارة والصناعة قد تردت فيه ، وهذا ما خلق الرغبة بالحدول عن هذه الضريبة والناتجا . والعودة اليها انما كانت دوما بقصد الوصول الى العوائق الوافرة التي تكون العزلة بحاجبة ماسة اليها . وقد ابقيت تحت اشكال متعددة :

آ - الضريبة على رقم الاعمال : وتتناول كافة عمليات البيع التي تمر بها السلعة منذ انتاجها

حتى استهلاكها ، اي انها تظل خاضعة للضريبة في فترات انتقالها من المنتج الى تاجر الجملة الى تاجر المرقع حتى المستهلك ، وهذا ما يجعل من الضروري ان تكون نسبة الضريبة في كل فترة من هذه الفترات معتدلة بسيطة والا فان السلعة لا تصل الى يد المستهلك الا وقد اهبطتها الضرائب مما يجعل سعرها مرتفعا فوق المستوى الطبيعي وهذا ما يؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي في النشاط الاقتصادي العام . وقد نشأت هذه الطريقة في ألمانيا عام ١٩١٦ .

ب - الضريبة الوحيدة على الانتاج : تفرض هذه الضريبة مرة واحدة ، وذلك في الفترة التي

تكون فيها السلعة معدة للاستهلاك ، سواء كان المشتري هو المستهلك او احد التجار الوستلاء - اي في المرحلة التي تخطوها البضاعة بين مرحلتي الانتاج والتداول - ، فهي مثلا لا تفرض على غزول القطن او الصوف ، تفرض على القماش الذي تتحول اليه هذه الغزول ، وقد طبق هذا الاسلوب في فرنسا عام ١٩٣٦ ، على ان محدورها الاساسي هو في صعوبة تعيين المكلف الخاضع لها ، فقد تعتبر السلعة معدة للاستهلاك بالنسبة الى احد الوستلاء بينما تعتبر بالنسبة لغيره مادة اولية نالقماش ، مثلا يعتبر سلعة للاستهلاك بالنسبة الى تاجر الاجواخ ، ومادة اولية بالنسبة الى بائعي الالبسة .

لذا يجب ان يحدد القانون قائمة بالمنتجاتين الذين يجب ان يخضعوا لها وذلك لتلافي هذا المحذور الذي قد يسبب ازدواجاً ضربياً ينشأ عنه ارتفاع في الاسعار .

ج - الضريبة على المشتريات : ان من محاذير الضريبة العامة على النفقات هو صعوبة تنفيذها في كثير من الاحيان ، فهناك طائفة كبيرة من البائعين الصغار والمتجولين تصعب مراقبتهم وتكلف نفقات كبيرة قد تستهلك معظم حصائل الضريبة الناتجة عنها . وهذا مادفع ببعض الدول الى فرض الضريبة على النفقة في مرحلة بيع الجملة فقط فينقلها بائع الجملة الى بائع المفرق وهذا الى المستهلك مما يسهل على الادارة المالية مومتها ، اذ لن تضطر الى مراقبة كل عمليات البيع والشراء وكل الباعة الصغير منهم والكبير بل تكفي بمراقبة بائعي الجملة وهم قليلو العدد نسبياً . وهذا هو الاسلوب الذي اتبع في انكلترا عام ١٩٤٠ حيث حصرت الادارة المالية اسماء المنتجين بالجملة الذين يتجرون بالسلع الخاضعة للضريبة فلم يتجاوز عدد هم خمسة واربعين الفا . وهذا ما سهل تحقيق وجباية الضريبة . وقد كان الهدف الاساسي منها الحد من الاستهلاك في فترة الحرب ثم استمر في تطبيقها الى ما بعد الحرب دعماً لسياسة انعاش الاقتصاد القومي .

٢ - الضرائب على انواع النفقات : تتعدد الضرائب في هذا الاسلوب بتعدد الحاجات وتختلف نسبياً باختلاف اهمية السليطة وصلتها بحياة الفرد والجماعة ، وهذا ما يترك مجالاً لمراعاة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية حين فرضها . على ان النسبة الكبرى في طريق هذا الاسلوب هو التعارض الككبير بين مبدأ الرقرة والعدالة ، فالسلع التي يمكن ان يجنى منها حصائل وافرة نتيجة كثرة استهلاكها ، هي السلع الاكثر اتصالاً بحياة الطبقات الشعبية . وقد قسمت السلع الى ثلاث زمر رئيسية :

- ١ - السلع الضرورية للحياة .
- ٢ - السلع الكمالية .
- ٣ - السلع شائعة الاستهلاك .

آ - الضرائب على السلع الضرورية : كانت هذه الضرائب في القديم شائعة واسعة الانتشار

ولذلك لانها تؤمن للخزينة موارد كبيرة ، اذ انما تفرض على حاجات ضرورية ليس باستقامة الافراد الاستغناء عنها مهما ارتفع ثمنها كالقمح والملح ووسائل الانارة ، فالطلب على هذه السلع واسع دائم كما انه يمتاز بصدوم مرونته اذ مهما ارتفع معدل الضريبة فان الطلب عليها لا يتقلص الا بشكل يسير بسيدل . وهذه الصفات تجعل من هذه الضريبة اكثر الضرائب تحقيقاً لمبدأ الرقرة ، على انما في ذات الوقت اكثر الضرائب بعداً عن تحقيق العدالة ، اذ انما تصيب الاغنياء والفقراء على حد سواء ، فالفقير مثلاً يستهلك من القمح نفس النسبة التي يستهلكها السني ، لا بل قد يكون استهلاك الفقير اكثر ارتفاعاً من استهلاك السني وذلك لاعتماد هذا في غذائه على عناصر اخرى لا يستخدمها الفقير ولا تعد من السلع الضرورية . لذا فاننا نستطيع القول بأن هذه الضرائب ظالمة لا تتناسب مع اقتدار المكلفين على تحمل التضحية المالية لذا كان من الضروري تجنبها او تخفيض معدلها بشكل كبير بحيث لا يشعر المكلف بوجوبها ولا تؤثر على مستوي معيشته .

على ان بعض انصار حلفه الضريبة يردون على هذا القول بأنه غير صحيح استنادا الى فكرة ان حركة الاجور تتبع بشكل اكيد حركة الاسعار ، وهذا القول — كما يبدو واضحا — بعيد كل البعد عن الصحة ، وعلى افتراض صحته في بعض الظروف وفي بعض البلاد — التي وصلت فيها قوى العمال الى درجة تمكنهم من فرض زيادة الاجور تبعا لزيادة الاسعار — فان هذا التأثير تقريبي ومتأخر فلا تعلم الاجور بنسبة ارتفاع الاسعار كما لا يتم ذلك الا بعد مدة من الزمن . هذا الى جانب اصحاب الدواخيل الثابتة كالمقاعد والذين تمكنهم زيادة الاسعار وترويضهم ولأتمنا .

كل هذا ونتيجة لزيادة قوى ووعي الطبقات الشعبية سياسيا ، ادى الى تقليص انتشار هذه الضريبة وتخفيف معدلاتها . اما في سوريا فلا تزال هذه الضرائب سائدة تفرض على كثير من السلع الرئيسية كالسكر والكاز ، وهذا مما يؤثر على مستوى المعيشة وتوسيع تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

ب — الضرائب على السلع الكمالية : السلع الكمالية هي التي تستخدم للمتعة والرفاه ويمكن الاستغناء عنها والمشربيدونها ، وعلى هذا فبني تكاد تكون مقتصرة على الموسرين الاغنياء ، لذا فبني مبالغ حسن للضريبة وخاصة ان باستئاعة المرء تجنبها فلا يدفعها الا من له القدرة على ذلك ، اي ان لها صفة بلوغية تميزها عن الضريبة السابقة التي هي قليلة المرونة وتأثيرها ضعيف بمقدار الضريبة المنروضة عليها مما يجعلها قسرية ظالمة .

على ان تحديد هذه السلع وتفريقها عن السلع الضرورية امر نسبي ودقيق فما يعد كماليا في زمن قد يعتبر ضروريا في زمن آخر ، فالسكر مثلا بدأ يوم استخراج كماليا ولكنه الان من الحاجات الضرورية لكافة الطبقات ، وكذلك فما يعد كماليا في بلد قد يعد ضروريا في بلد آخر ، حتى ان الامر بين الطبقات المجتمع الواحد ، وطبعا ان الامر يجب ان يقدر بالنسبة للطبقة الشعبية التي تمثل اكثرية الشعب .

اذن فالضرائب على هذه السلع مشروعة عادلة على ان حصائلها قليلة وبالتالي البعض يحصل نسبيا معتدلة لئلا يمتنع الاثراء عن اقتناء هذه الحاجات فيتضاعف نقصان مواردنا . والواقع ان هذا الامر غير صحيح ونير واقصي فحين يخف استهلاك هذه السلع تتوجه الرساميل الى ميدان انتاعي آخر يكون أكثر جدوى ورفعا للمستوى المعيشي لدى اكثرية الشعب الساجدة .

ج — الضرائب على السلع الشائعة الاستهلاك : بين السلع الضرورية والسلع الكمالية تتوسط السلع التي يروج استهلاكها كالتبغ والشاي والقهوة ، ولكنها ليست ضرورية ويمكن المشربيدونها ، وهذا ما جعل الكثيرين الى تبني الضرائب المفروضة عليها واعتبارنا ضرائب عادلة ، والواضح ان الرغبة هنا كما في كل مرة هي الحصول على المبالغ الوفيرة دون مراعاة للظروف الاجتماعية ومحاولة التخفيف عن الفئات الفقيرة ، فان كان يصح مثلا فرض هذه الضرائب في سبيل غايات هي لمصلحة المجتمع واخلاقه بنحية الحد من استهلاك بعض المواد الذمارة كالخمور وغيرها ، فلا يجوز مطلقا فرضها على

المواد الاخرى التي وان كانت غير ضرورية لاستمرار الحياة فقد اصبحت لا يمكن الاستغناء عنها بحيث تكون نتيجتها ان تتناول الاغنياء والفقراء على السواء فنقع في نفس المحذور ، ان ان الفقير يدخل من التبع بقدر الخسني ويقبل على القسوة والشاى اقبال هذا عليهما .

وهكذا فان تحقيق العدالة والتأثر بشيء من المفاهيم الاشتراكية يقتضي العدل عن هذه الضرائب ضمن الحدود التي ذكرناها ، وان لم يمكن ذلك فتخفيف معدلاتها الى اقصى الحدود الممكنة .

=====

الفصل الخامس

أفضلية الضريبة على الدخل وأثرها في الإصلاح الاجتماعي

يحدد هذا السرد لأنواع الضرائب وكيفية فرضها ومميزات كل منها ، نرى ان (الضريبة على الدخل) هي افضل هذه الضرائب واكثرها اثرا وتقبلا للأساليب التي يمكن بواسطتها مراعاة اوضاع المكلفين والقدره الماليه لكل منهم ، والكل مجتمع تقريبا على ضرورة تبنينا ، على عكس الضرائب الاخرى التي يشتد الجدل بين انصار كل منها وخصوصا ، وكل يورد الحجج والآراء لمناصرة اتجاهه .

على ان هذا لايعني ان هذه الضرائب الاخرى هي عديمه الفائدة طالما ان الجدل قد احتدم حول صحتها وجدواها ، فالامر هنا يختلف باختلاف البلد الذي تنطبق فيه الضريبة والمستوى الذي بلغته في تطورها الاقتصادي ، فبلادنا مثلا يستحسن فيها فرض (الضرائب على رؤوس الاموال) المجمدة لدفعها نحو العمل والانتاج ، كما من الضروري فرضها على الملكيات الزراعية الكبيرة لتعمل على انتشار الملكيات الصغيرة التي تساعد في الوقت الحاضر على زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة لدى غالبية الفلاحين وبالتالي زيادة النشاط الصناعي الذي اصبح الآن الخطوة الضرورية الحاسمة التي يجب ان تخاطبها بلادنا في مجال تطورها .

كما ان (الضريبة على النفقة) رغم غيورها العديدة فمن الضروري فرضها على السلع الكمالية . ولكن (ضريبة الدخل) تبقى المحور الذي تركز عليه نالية الدولة فهي الى جانب تحقيقها لمبدأ الوفرة - ان تتناول كل مظاهر النشاط الاقتصادي - فهي ضريبة عادلة انما تفرض على مطرح تتمثل به مقدرة المكلف المالية بشكل صحيح . وهذا الى جانب امكانية تطبيقها بأسلوب مرن يمكن تخيير حدوده وتبديلها وفقا للمرحلة والوضع الذي تجتازه البلاد ، فالاعفاءات التي تراعى الاوضاع الشخصية للمكلف والاسلوب التصاعدي الذي ادى الى كثير من النتائج المرضية في البلاد التي طبق فيها ، لا تتسجم مع ضريبة من الضرائب كما تتسجم مع ضريبة الدخل .

هذه الصفات الاساسية التي تميزت بها ضريبة الدخل ، وتلك النتائج المرضية التي اوصلت اليها اساليبها التصاعدية واعفاءاتها ، دفعت بكثير من المؤلفين الى تبنينا والدفاع عنها ، حتى ان منزم من يرى امكانية اعتمادها كأساس للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، فالاستاذ " لوفنيورجيه " مثلا في كتابه " الاقتصاد والتشريع الماليين " يرى ان تسوية الاوضاع الاقتصادية بشكل صريح عن طريق الاصلاحات الزراعية وتأميم يلاقي صعوبات كبيرة ولو كان ذلك عقب ثورة ، بينما في الامكان الوصول الى هذه التسوية بشكل اكثر سهولة ودبلوماسية ما لو تبنا اسلوبا ضريبيا صحيحا موجهنا .

وان الدكتور رشيد الدقر في كتابه " الاصلاح الاشتراكي والضريبة على الدخل في سوريا " يعتبر ضريبة الدخل كوسيلة مثلى للإصلاح الاشتراكي ، فهي وسيلة سلمية ناجحة رصينة ، ويتخذ على

ذلك، مثلا تطبيقها في انكلترة الذي لطف من حدة التفاوت ما بين المداخيل كما مكن الحكومة من تحقيق عدد من المشاريع الاصلاحية .

واني ارى ان حسنات هذه الضريبة لم تصل بعد الى هذا الحد من الفعالية التي تمكنها من نقل المجتمع من الشكل الرأسمالي الى الشكل الاشتراكي ، فقد يكون ما حدث في انكلترة نتيجة تأثير الانكار الاشتراكية وازدياد تعلق النماهير بها ، ولكننا لن نستطيع القول بأن ذلك كان تحقيقا لهذه الافكار .

ان ازدياد الوعي السياسي والشعور بالظلم الاجتماعي ليشكل اكبر الخلل على سادة النظام الرأسمالي ، مما يدفعهم الى محاولة التخفيف من حدة هذا الشعور والتسليم ببعض المطالب التي تزيد فيها الفئات الواسعة من الشعب . ولعلنا نستطيع تشبيه ذلك بنفقات الصيانة التي يدفعها صاحب رأس المال للمحافظة على ثروته ، الاستغناء عن القليل للمحافظة على اكبر قسط ممكن من الثروة والارباح .

واني ان اقول ذلك فلا اعتقدى بأن للاشتراكية اسما واضحة بينة ، واهم هذه الاسس هو جعل العمل اساسا لكل كسب وتوزيع ، فقبل ادت هذه الاساليب الضريبية (التي طبقت في انكلترة وفي غيرها) الى هذه النتيجة ؟ ، وهل اصبح عمل الانسان هو مصدر كسبه الوحيد ؟ وهل انفي دور المال كمنتج لمال جديد ؟ وهل اصبح الميزد الذي يبذله كل مواطن مقياسا لما يملك من ثروة ؟ . . . فوجود العمل لا تزال هي سبب ثراء ارباب العمل الذي لا يتناسب مطلقا مع ما يبذلونه من جهد ، والبالغة لا تزال سائدة في اقطار الرأسمالية حيث المجال مغلق امام كثير من امكانيات العمل والانتاج اي ان ما حدث في انكلترة وما يمكن ان تؤدي اليه هذه الاساليب في الضريبة ان هو الا تخفيف لمساوية الرأسمالية وعيوبها ولم يكن مطلقا تغييرا لشكل النظام فيها .

اما قول الاستاذ " لوفنبورجيه " بضرورة سلوك طريق الضرائب لتحقيق الاصلاح وذلك نظرا لوجود صعوبات كبيرة تعتوق في طريق الاصلاح الواضح الصريح ، فاننا نرد عليه بالتساؤل عن سبب وجود هذه الصعوبات ؟ ، الامر واضح جلي ، فكل عمل اصلاحي غالبا ما يكون محققا لمصالح فئة دون فئة اخرى وخاصة في المجال الاقتصادي ، فتوزيع الاراضي انما يكون لمصلحة الفلاحين ضد مصلحة الملاك العقاريين ، وتحسين اوضاع الطبقة العاملة انما يكون لمصلحتها ضد مصلحة ارباب العمل ، ومن الطبيعي ان يكون خصم المشاريع الاصلاحية معارضيها لها سواء كانت بشكل صريح ام بشكل خفي وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الجودة التي يكون بيدها امر التوجيه وامراتخاذ هذه المشاريع وتبنيها ، فهي غالبا ما تكون المجالس التشريعية التي تمثل الاكثرية فيها الطبقة المسيطرة والتي يزعجها اي تغيير في التوزيع للثروات سواء كان باساليب خفية او صريحة وخاصة ان الامر يهدم

يتقدّمون بالتشريعات التي يرونها ، وانهم لن يتقدّموا إلا بما يتفق ومصالحهم الاقتصادية . واننا حين نجد مشروعا اصلاحيا تتبناه فئات يمس مصالحها فالامر يكون مظهرًا من مظاهر التهدئة الاجتماعية التي تتبعها الديكتة المسيطرة حين تبدل ولها النذر المباشرة بازدياد الوعي لدى الدليقات المستثمرة وازدياد نفوذها وتماسكها ، فتحاول مرة اخرى اخفاء الاستثمار او تخفيف حدته بشكل يبعد ثورة اجتماعية تدليح بالاستثمار بكامله .

ذلك هو رأيي في جدوى ضريبة الدخل كوسيلة للوصول الى النظام الاشتراكي ، وانني اذ اقول ذلك فلا اعني ان التوجيه الضريبي عقيم المفعول ضعيف النتائج ، وانما اقصد الى ان الضرائب - وتوجيهها ميمًا كان سديداً فانه عاجز عن ان يخلق اصلاحات جزرية عميقة تغير اساس النظام الاقتصادي الذي يشكل بلا ريب دعامة النظام السياسي .

تمت

(الضريبة على الايرادات علما وعملا)	احمد محمد وح مرسى
(الاصلاح الاشتراكي والضريبة على الدخل في سوريا)	رشيد الدقر
(علم المالية العامة)	رشيد الدقر
(دروس في المالية العامة)	عزة الحارابلسي
(المالية العامة والضرائب)	مصطفى القوني
(المالية المقارنة - بالفرنسية)	هنرى لوفنبورجيه
(الاقتصاد والتشريع الماليين - بالفرنسية)	هنرى لوفنبورجيه

=====